



مركز أبحاث ودراسات مينا

الديمقراطية والخلاف على معناها وكيفية تطبيقاتها؟!

الكاتب: مركز أبحاث ودراسات مينا

التصنيف: دراسات العقد الاجتماعي



المدخل

رغم كل الجدل والخلاف والانقسام والتشتت الذي جرى شعبياً ونخبوياً، وبين المعارضات والسلطات، وبين المعارضات نفسها، حول الربيع العربي، فإننا نلحظ اتفاقاً غريباً بينهما، هو اتفاق واضح بحيث لا يمكن غض النظر عنه أو عدم الانتباه إليه، لمحاولة فهم أسبابه والغايات منه، ونعني بذلك مسألة الديمقراطية التي لم تزل تشغّل بالنخبة العربية منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، حيث بدا وكأن الديمقراطية هي المفتاح السحري الذي سيحل كل مشاكل العرب دفعة واحدة وفق تعبير المفكر الراحل، جورج طرابيشي، حيث حلت الديمقراطية محل الأساطير العربية التي عاش عليها العرب منذ الاستقلال وحتى سقوط المعسكر الشيوعي، ونعني بذلك الاشتراكية والديمقراطية الشعبية والقومية العربية والأمية الإسلامية والأمية الاشتراكية، بحيث غابت هذه المفردات عن ساحة الفكر العربي والفكر السياسي العربي لتحل محلها مفردة الديمقراطية التي يتحدث عنها اليوم الجميع.

فهل حقاً تحمل تلك المفردة كل الإجابات عن مسائل العرب راهناً؟ وهل هي ما نحتاجه اليوم فعلاً

لننتقل من الدولة الاستبدادية إلى الدولة الديمقراطية، ومن اقتصاد الريع إلى اقتصاد وطني قوي يلبي مصالح الشعوب لا الحكام، ومن التخلف إلى النهضة؟

قبل أن ندخل في متأملات الديمقراطيات، تحدثنا أعلاه عن أن الديمقراطية متفق عليها بين الجميع تقريباً، إذا استثنينا التيارات الجهادية والإسلاموية التي تعلن عداءها الصريح للديمقراطية، حيث نجد أن للسلطات العربية خطابها الديمقراطي وللمعارضة خطابها الديمقراطي وللشعوب خطابها الديمقراطي وللإسلام السياسي خطابه الديمقراطي، **فأين المشكلة إذن؟ إذا كان الجميع يريد الديمقراطية حقاً؟**

عند التأمل في مبني ومعنى الديمقراطية التي يريد بها كل طرف من هذه الأطراف ستبين لنا موطن الخلاف العميق بين هذه الأطراف من جهة، وموطن الخلاف في الديمقراطية نفسها، من حيث أليات التفكير بها، أذ لا خلاف عليها وعلى اسمها وضرورتها ولكن الخلاف على معناها وكيفية تطبيقها، بما لا يضر مصالح كل طرف ينادي بها، بما يعني أن الصدام الذي نشهده عربياً، والذي رأينا أثاره المدمرة خلال الربيع العربي، يأتي من صدام المصالح هذا، حيث الجميع، سلطة وشعوباً ومعارضات، يريد الديمقراطية بما لا يضر بمصالحه، ناهيك عن مسائل أخرى تطرحها مسألة الديمقراطية نفسها، وهي المسائل التي سنطرحها في هذا البحث، والتي تركز عليها دراستنا هنا، وهي:

المسألة الأولى: الديمقراطية أيديولوجية الانتصار؟

أن التأمل في مسألة ولادة الديمقراطية عربياً، ستبين لنا أنها ولدت وتمددت عربياً كمطلوب واسع بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بما يعني أنها جاءت كقصبة خلاص أكثر مما جاءت كنتاج مخاض عميق في أحشاء المجتمعات العربية التي فقدت السياسة، بل جاءت لتملأ الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي، وبالتالي تراجع الإيديولوجية المرافقة له.

وهنا ليس أسهل من تبني أيديولوجية المنتصر، ونعني أيديولوجية الديمقراطية الغربية المنتصرة، نقول أيديولوجية وليس الديمقراطية وسنفرق بين الاثنين لاحقاً. وطالما أن كل إيديولوجية هي حجاب على الواقع، من حيث إنها تضع الرغبات قبل الممكنات والأحلام قبل الواقع، فإن الديمقراطية العربية كمطلوب ولدت جراء الهزيمة من جهة، وفي الأزمة من جهة أخرى.

ولكن هذا الكلام لا ينفي أن ثمة تيارات عربية طرحت مسألة الديمقراطية باكراً، ونادت بها ودعت

لتأصيلها، مثل طروحات إلياس مرقص وياسين الحافظ، وتجربة الحزب الشيوعي السوري/ المكتب السياسي في سوريا على سبيل المثال لا الحصر، إلا أنه كان لهذه الولادة مشاكلها من جهة وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً، كما أن هذه المطالبات بقيت محصورة في إطار الأحزاب العربية المعارضة والمعزلة وفي إطار النخب ولم تتحول إلى مطلب شعبي واسع كما هو الحال بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، حيث راحت تمدد، كمطلوب، إلى أن أصبحت المطلب الوحيد في ظل الربيع العربي.

المسألة الثانية: الديمقرatie فكر واقع أم فكر أزمة؟

كون أن الديمقرatie ولدت في الأزمة، أو أنها جاءت كنتاج هزيمة، فإن هذا في حقيقة الأمر لا يطعن شرعيتها في الصميم، إذ ليس المشكّل هنا، لأن كثير من المفاهيم والمسائل تولد في الأزمات وأحياناً تولد في بيئات غريبة ويتم استيرادها عبر عملية المثاقفة وتبيئتها في بيئات جديدة، بل المشكّل يكمن في عدم الوعي إلى أنها ولدت في هذا السياق والانتباه بأن علينا أن نخرج بها من فكر الأزمة إلى فكر الواقع والممكن، من فكرة كونها خلاص سحري يحل كل مشاكلنا دفعة واحدة إلى أنها أحد الممكنات التي علينا أن نعمل عليها طويلاً وفق ممكناتنا وواقعنا لنصل إلى ديمقرatie تتلاءم حقاً مع متطلباتنا وما نحتاج إليه.

ولكن مرة أخرى، شرط أن لا تخضع الأمر لخصوصية الديمقرatie التي تتحدث عنها السلطات العربية، لكي تتهرب من استحقاقات الديمقرatie، فتسعى لتعزيز القول أنها مع الديمقرatie ولكن بخصوصياتها العربية، وهو ما فعله السيسي بوضوح خلال مؤتمر صحفي في القاهرة مع الاتحاد الأوروبي، حيث جاء كلامه في الوقت الذي باتت فيه مصر تحتل موقعاً متذمراً جداً في مسألة حقوق الإنسان، وهذا يوصلنا إلى ضرورة الحديث عن الاستغلال السياسي لمسألة الديمقرatie والتي لا تتاجر بها الأنظمة فحسب، بل أيضاً المعارضات، وحتى الشعوب حين لا تربط الديمقرatie بمسألة التقدم الاجتماعي وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً.

المسألة الثالثة: من الديمقرatie كإيديولوجيا إلى الديمقرatie كثقافة.

لم تولد الديمقرatie كمحاولة للرد على الهزيمة العالمية للاشتراكية فحسب، بل هي أيضاً نتاج هزيمة داخلية للمعارضات العربية بوجه الأنظمة التي تمكنت منذ سبعينيات القرن الماضي من فرض واقع جديد

عبر نظام عربي متماسك بقي صامداً ومدافعاً عن مصالح النظم العربية حتى عام ٢٠١١، حيث وجدت المعارضات العربية أن أيديولوجيتها في الثورة والانقلاب العسكري والعنف الثوري والديمقراطية الاشتراكية لم تعد قادرة على الإطاحة بالسلطات الحاكمة، فباتت تبحث عن وسيلة تشكل لها منفذًا إلى السلطة، فكانت الديمقراطية هي هذا العلاج الذي يؤمن النقاد إلى السلطة، بما يعني هنا أن الاستخدام الأداتي للديمقراطية يطال المعارضات كما يطال السلطات العربية التي تتحدث عن الخصوصية الديمقراطية لمنطقتنا بهدف تبرير حكمها وإمساكها بالسلطة، حيث عمدت هذه السلطات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتعتمد الديمقراطية كنموذج حكم عالمي إلى ركوب الموجة وتقديم برامج ديمقراطية وإصلاحية بعد أن أفرغتها من محتواها لتفادي الضغط الغربي في مسائل حقوق الإنسان وغيرها، ولتجمل وجهها بأنها أنظمة عصرية تطرح برامج للتحول الديمقراطي عبر إصلاح متدرج وهو الأمر الذي لن يرى النور أبداً، لذا كانت الثورات العربية.

ومن جهة ثانية، فإن المعارضات التي وجدت نفسها عاجزة عن إسقاط النظم العسكرية وسياسيًا وانقلابياً، كانت المطالبة بالديمقراطية بالنسبة لها مجرد إخراج للنظم الحاكمة، حيث تسلط الضوء على بنية الاستبداد وعيوب برامجها الديمقراطية، دون أن تطبق ذات الأمر عليها، حيث نجد أن الأحزاب العربية المعارضة محكومة بنفس آليات الاستبداد في أحزابها، فهي لا تجري انتخابات نزيهة ولا تتمتع بالشفافية فيما يخص مطابخها الداخلية وآليات صنع القرار فيها، بما يعني أنها غير ديمقراطية في العمق، وهذا أحد إشكالات الديمقراطية ومعاضلها عربياً، من حيث أنها تريد الديمقراطية ولكن من دون ديمقراطيين، ما يحتم علينا عملياً الانتقال من الديمقراطية كأيديولوجيا إلى الديمقراطية كثقافة.

المسألة الرابعة: الديمقراطية خطاب من أجل السلطة لا من أجل المجتمع؟!

على صلة بما سبق، نجد أن فكرة الديمقراطية عند السلطة والمعارضة تدور حول مسألة السلطة والوصول إليها بعيداً عن المجتمع والعمل عليه، بما يعني أنها أمام فكر يمشي على قد미ه بدلاً من رأسه وفق استعارة من كارل هاركس، حيث تدور السياسة حول السلطة لا المجتمع، بما يجعل من أي مفهوم موظف لخدمة هذه السياسة في الوصول إلى السلطة بعيداً عن العمل في المجتمع، ولهذا يبقى الموضوع في إطار محصور جداً دون أن يتحقق أي تراكم يذكر، وهو الأمر نفسه الذي طبق على كل المفاهيم التي حاولت الإيديولوجية العربية تطبيقها عربياً، حيث كان التمركز حول السلطة لا المجتمع، ما

حولها في نهاية المطاف إلى مجرد إيديولوجيات مفارقة للواقع، بعيدة عن المجتمع، فبقي المجتمع على حاله بعد هزيمة تلك الإيديولوجية دون أن يتحقق أي تراكم يذكر، فهل يتكرر الأمر مع الديمقراطية؟

لا شك إنه سيتكرر ما لم ينتقل التفكير بالديمقراطية من مسألة السياسة وتمحورها حول السلطة إلى مسألة ثقافة ضرورية للمجتمع الذي ينبغي للديمقراطيين العمل فيه وعليه، لأن الديمقراطية هي مسألة المجتمع في نهاية المطاف أي العمل على تغيير وعي المجتمع والعمل معه وله لتعزيز ثقافة الديمقراطية المفقودة اجتماعياً التي يستحيل تحقيق الديمقراطية سياسيا دون تحقيق الديمقراطية اجتماعياً.

المسألة الخامسة: هل الشعوب مع الديمقراطية؟

أحد مشاكل الديمقراطية السائدة عربيا افتراضها التلقائي أن الشعوب مع الديمقراطية، وهذا أمر صحيح إذ أن الجميع على مستوى الشعار يريد الديمقراطية، ولكن حين نأتي إلى الديمقراطية كتطبيق سنجد أن هؤلاء المنادين بها هم أول الواقفين ضدها، لأنها تصطدم مع مفاهيمهم وتقاليدهم الدينية والاجتماعية، ومع السلطات الذكورية والاجتماعية والدينية السائدة، وحينها سيحمل هؤلاء على إفراغ الديمقراطية من محتواها عبر الممارسة اليومية.

وهنا ينبغي العمل، إذ ما لم تكن للمجتمع والعمل به ومحله أولوية في برامج الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني المطالبة بالديمقراطية فإن هذا يعني أننا لا نريد الديمقراطية. وهنا نصل إلى إشكالية أخرى، إذا كنا نريد للديمقراطية أن تعبّر عن مصالح المجتمع، فإن هذا المجتمع متعدد ومتتنوع إلى درجة كبيرة يستحيل التوفيق فيها، فكيف يمكن التعبير عن هذا التنوع؟ ومن جهة أخرى، إذا أردنا لتوعية المجتمع أن تذهب في سياق واحد، ألا يعني هذا أننا نذهب باتجاه شمولية ديمقراطية بحيث يصبح الجميع يفكر مثل الجميع، وفق رؤية واحدة ونظرة واحدة فنعود للشمولية من بوابة الديمقراطية مجددا؟

المسألة السادسة: الديمقراطية العربية وإشكالية حكم الأكثرية

لا الأكثرية ولا أقلية بل تنوع: أحد أكثر الأخطاء الكبرى التي يتمحور الحديث فيها عن الديمقراطية يتركز حول أنها حكم الأكثرية بما لا يعارض مصالح الأقلية وحقها في التعبير عن الرأي، وهذا أمر صحيح، ولكنه يصح فقط، ومرة أخرى، حين نطرح الأمر من الزاوية السياسية، وهي فعلاً أن الديمقراطية كنظام سياسي،

تعني أن تحكم الأقلية الفائزة في الانتخابات بما لا يسمح لا بانتهاك حقوق الأقلية السياسية في المعارضة والدفاع عن حقوقها الأساسية. إلا أن الديمقراطية ليست فقط انتخابات وصندوق اقتراع وأقلية، بل هي أبعد من ذلك بكثير، فهي سعي دائم لتحقيق التنوع في المجتمع والتعبير عن هذا التنوع والدفاع عنه بما يسمح لكل جماعة أو دين أو فكر أو جماعة أو قومية أن تجد ذاتها، شرط ألا تلغى الآخرين ولا تتحكم بحقوقهم فالجميع مواطنين أمام القانون والجميع يحق لهم التعبير عن اختلافهم مهما كان، شرط أن لا يؤثر على الآخرين.

من هنا سنجد أن المجتمعات العربية ستعارض هذا الأمر حالياً، لأن لديها نظم فكرية متعارضة ومتضادة، ويجب على الديمقراطيين العمل عليها لتفكيكها بما يحولها من نظم غير قابلة للأخر إلى نظم منفتحة على الآخر وتقبله بما يحافظ على استقلاليتها وفكرها، إذ ليس المطلوب الاندماج في ثقافة ديمقراطية تلغى التنوع والتعدد، بل المطلوب ولادة ثقافة ديمقراطية تقبل بهذا التنوع والتعدد وتعترف به، أي تعترف بحق الآخر في الوجود والتعبير عن نفسه أيا كان هذا الآخر.

المسألة السابعة: الديمocrاطية لا تولد دفعـة واحدة؟

الممکن والمستحيل ورأسمال التراكم: أحد أهم الأشياء التي ينبغي الانتباـه لها جيداً من قبل التيارـات المطالبة بالديمقراطـية اليـوم والساعـية لها أن الديمقـратـية التي نـشـهدـها اليـوم فيـ الغـرب لم تـولـدـ دفعـة واحدة، فـهيـ نـتـاجـ مـسـارـ طـوـيـلـ وـمـتـعـرجـ، مـسـارـ يـمـتدـ عـلـىـ تـارـيـخـ قـرـونـ طـوـيـلةـ، كـانـتـ الديمقـراتـيةـ فـيـهاـ مـحـارـبةـ فـيـ بـلـدانـهاـ ذاتـهاـ، هـزـمتـ وـتـرـاجـعـتـ ثـمـ اـنـتـصـرـتـ، وـهـيـ لـاتـزالـ تـخـوضـ صـرـاعـهاـ وـتـطـورـ ذاتـهاـ، بـمـعـنىـ أـنـهـاـ لـيـسـ ذـاتـ مـعـطـىـ ثـابـتـ وـانـتـهـىـ الـأـمـرـ بـلـ هـيـ لـاـ تـزالـ تـطـورـ ذاتـهاـ وـتـضـيـفـ إـلـىـ نـفـسـهاـ وـتـحـسـنـ اـنـحرـافـاتـهاـ، لـذـاـ عـلـىـ الـمـنـادـيـنـ بـالـديـمـقـراـطـيـةـ أـنـ يـدـرـكـواـ أـنـ الـديـمـقـراـطـيـةـ لـاـ تـولـدـ دـفـعـةـ وـاحـدةـ مـنـ نـمـوذـجـ جـاهـزـ، بـلـ هـيـ تـبـدـأـ مـنـ الـمـمـكـنـ وـالـمـتـوفـرـ وـمـنـ أـبـسـطـ الأـشـيـاءـ، عـبـرـ خـلـقـ تـرـاـكـمـ مـعـرـفـيـ وـثـقـافـيـ يـؤـدـيـ مـعـ الزـمـنـ وـبـالـتـدـرـيجـ لـتـغـيـرـ الـعـقـلـيـاتـ وـتـطـورـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ. هـنـاـ يـصـحـ تـمـاماـ أـنـ نـسـحبـ مـفـهـومـ التـرـاـكـمـ مـنـ الحـقـلـ الـاقـتـصـاديـ إـلـىـ الـحـقـلـ الثـقـافـيـ، فـإـذـاـ كـانـ مـفـهـومـ تـرـاـكـمـ الـادـخـارـ فـيـ الـحـقـلـ الـاقـتـصـاديـ يـوـفـرـ لـنـاـ الثـرـوـةـ الـتـيـ نـدـخـلـ بـهـاـ الـاسـتـثـمـارـ لـنـحـقـقـ الـرـبـحـ، فـإـنـ تـرـاـكـمـ الـخـبـرـاتـ وـالـوعـيـ الـدـيمـقـراـطـيـ الـذـيـ يـنـتـجـ عـنـ الـمـارـسـةـ الـيـوـمـيـةـ بـمـاـ تـحـتـمـلـ مـنـ خـطاـ وـصـوابـ، هـوـ مـاـ يـوـفـرـ لـنـاـ الثـرـوـةـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ التـيـ نـسـتـثـمـرـ بـهـاـ لـبـنـاءـ أـوطـانـاـ وـدـيمـقـراـطـيـتـناـ. وـهـنـاـ، مـرـةـ أـخـرىـ، يـنـبـغـيـ الـانتـباـهـ جـيدـاـ، إـلـىـ مـسـأـلـةـ الـمـمـكـنـ وـالـمـسـتـحـيلـ، لـأـنـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ

تبني وفق الممکن وليس وفق المستحيل، لذا علينا معرفة الممکنات التي يحتملها واقعنا والعمل وفقها، سعياً لجعل المستحيل واقحاً وفق تراكم معرفي وثقافي.

المسألة الثامنة: ديمقراطيات متعددة لا ديمقراطية واحدة

أحد أبرز الإشكاليات التي يقع فيها الديمقراطيون العرب هي التركيز على نموذج ديمقراطي ما أو التعامل مع مسألة الديمقراطية على أن هناك كتالوغ ديمقراطي ثابت وموحد، ينطبق على كل البلدان. العكس هو الصحيح، فهناك نماذج متعددة من الديمقراطية، وهذا ينطبق حتى على الغرب الذي يريد أن يطبق ديمقراطيته، فالديمقراطية الفرنسية هي غير الألمانية والأخيرة هي غير الانكليزية وهكذا.

وهنا علينا الانتباه إلى أن لكل بيئة نموذجها الديمقراطي الذي ينشأ من واقعها وممکناتها، دون أن يعني ذلك أيضاً الركون لمسألة الخصوصية التي تقول بها السلطات المستبدة للقضاء على الديمقراطية، فما نعنيه هنا أن هناك قيم ثابتة للديمقراطية لا ينبغي تجاوزها، من حيث إن الديمقراطية ولدت في بيئة الحداثة التي تعني حقوق الإنسان والمواطنة وحرية المعتقد وسيادة المرء على جسده وحرية المرأة ومساواتها مع الرجل، وهذه قيم عامة ينبغي الأيمان بها ديمقراطياً، ولكن كيفية تحقيق ذلك وأالية تحقيق ذلك وطريقة قوئنة ذلك هي التي من الممکن أن تختلف من بلد إلى آخر.

المسألة التاسعة: العلاقة بين الديمقراطية والبرجوازية؟

هذه العلاقة، تشكل أحد أهم الإشكاليات التي تحاصر الديمقراطية عربياً، من حيث أن الديمقراطية في الغرب ولدت على يد الطبقة البرجوازية التي شكلت الحامل الاجتماعي للديمقراطية، في حين أنه في العالم العربي ليس لدينا طبقة برجوازية بالمعنى الحقيقي للكلمة، كما أنه ليس لدينا طبقة وسطى حقيقية بعد انهيارات التي شهدتها الطبقة الوسطى في العقد الأخير من هذا القرن، بما يعني أن الحوامل التقليدية للديمقراطية غائبة عربياً، فكيف نطالب بالديمقراطية إذن، خاصة أن الطبقة البرجوازية، تابعة للسلطات المستبدة من جهة أو للشكل العالمي من جهة ثانية، والاثنان يشكلان أحد أبرز القضايا الضدية للديمقراطية في منطقتنا العربية، فمن هي حوامل الديمقراطية؟

هذه إشكالية كبرى، تحتاج إلى بحث كبير وهايئ، لمعرفة كيفية الخروج منها، ما يستدعي قراءة موسعة للواقع العربي ومعرفة إن كانت الفئات الشعبية العريضة والمتموّلة والمسحورة، تشكل حاماً بدلاً،

وهنا قد نصل إلى سخرية مرة، فهل يمكن للبروليتاريا التي طالما قدمتها لنا الماركسية أنها رأس الحربة ضد النظام البرجوازي أن تكون هي الحامل الجديد للديمقراطية؟

المسألة العاشرة: الديمقراطية والمنهج الاقتصادي؟

ارتبطت الديمقراطية غربياً مع اقتصاد السوق أو ما يقاربه، بعيداً عن تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي إلا بإشراف وإدارة وتدخل في الأزمات الكبرى. فهل لا زالت هذه المقوله قائمه؟ هل فعلاً ليس هناك مسار للديمقراطية عربياً وعالمياً إلا من خلال اقتصاد السوق؟ وهل الاقتصادات العربية أو الاقتصادات البلدان المطالبة بالديمقراطية في العالم الثالث، قابلة لاحتواء الديمقراطية أم تحتاج تغييراً نوعياً وهيكلياً هنا؟

هنا تحتاج إلى إجابات من الاقتصاديين والمفكرين الديمقراطيين والسياسيين، للبحث عن آليات فعالة لإيجاد أفضل الطرق لتبيئة الديمقراطية اقتصادياً، ولجعل الديمقراطية تساهمن في عملية التنمية الاقتصادية التي تشكل الهدف المرجعي لأي بلد، فالديمقراطية دون نتائج ملموسة اقتصادياً تت حول إلى مجرد شعار، لأن الناس لا تريد الديمقراطية لمجرد الديمقراطية، بل تريدها لأنها ترى فيها مدخلاً للحرية من جهة، وللحصول على عمل ودخل جيد ورفاه من جهة أخرى.

مراجع تمت الاستعانة بها:

(١): ألان تورين، ما هي الديمقراطية، دار الساقىو بيروت.

(٢): لاري دايموند، الثورة الديمقراطية، النضال من أجل الحرية والتعدديه في العالم النامي، دار الساقى، بيروت.

(٣): جورج طرابيشي، هرطقات ا، دار الساقى، بيروت

(٤): جورج طرابيشي، هرطقات ٢، دار الساقى، بيروت

(٥): برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، المركز الثقافي العربي.

(٦): جاد الكرييم الجباعي، طريق إلى الديمقراطية، دار الرئيس.

(٧): جورج طرابيشي، في ثقافة الديمقراطية، دار الطليعة.

